

تحولات السياسة الخارجية المغربية والدور الجيوستراتيجي تجاه إفريقيا والخليج العربي

خالد ياموت

باحث سياسي

ملخص

ظل المغرب -تاريخياً- فاعلاً رئيساً في العلاقات الدولية. وقد شكّل موقعه الجغرافي، ورصيده الديني الثقافي عاملين دائمين في رفع هذا الحضور؛ واستطاع المغرب أكثر من مرة بهما أن يتغلب على كثير من التحديات التي فرضتها تحولات العلاقات الدولية، على الصعيدين القاري والجهوي. كما أنه يحاول اليوم تقديم نفسه نموذجاً للدولة المستقرة والفاعلة، في محيط إقليمي مضطرب وضعيف؛ في الوقت الذي قوى من سياسة تنويع الشركاء الدوليين والإقليميين، التي يسعى من خلالها الخروج من الهيمنة الفرنسية، وضغوطاتها عليه وطنياً ودولياً.

ليس من الغريب أن يستثمر المغرب الأزمة الاقتصادية التي هزت العالم منذ سنة 2008م⁽¹⁾. وأثرت بشكل كبير في فرنسا، وأن تزيد من تحجيم نفوذها الانفرادي بإفريقيا -مع موجة "الربيع العربي"- منذ أواخر 2010م؛ ليعزز علاقاته بالدول الخليجية التي تنظر إليه حليفاً تقليدياً ينتمي إلى طبيعة نظمها السياسية الوراثة، ومدخلاً جيوسراتيجياً نحو إفريقيا.

وتعود أصول العلاقات المغربية الإفريقية جنوب الصحراء تاريخياً إلى القرن العاشر قبل الميلاد؛ إذ أدّت كل من الجغرافيا والتركيبة السكانية دوراً محورياً في تأسيس هذه العلاقة وتعميقها على صعد مختلفة. فقد كان للمغرب علاقات قديمة مع كل من مملكة غانة، ومملكة مالي، ومملكة سنغاي. وقد تطورت هذه العلاقات في العهد الإسلامي، حيث شكل المغرب البوابة الرئيسة لنشر الإسلام بإفريقيا

والجنوبية والغربية، مستثمراً بذلك الأصول الإفريقية والأمازيغية لساكنيها. كما ساعد تحوّل المغرب -في عهد المرابطين والموحدين- من دولة صغيرة في شمال غرب إفريقيا إلى إمبراطورية كبيرة قائمة على أسس دينية؛ تحكّمها أسر أصولها جنوبية صحراوية- تمتين هذه العلاقة التاريخية، واستثمار موارد المغرب الطبيعية، وموقعه التجاري الرابط بين إفريقيا وأوروبا،

رؤية تركية

13 - 2015
73 - 94

وانضمام الجزائر إلى طرح القذافي العسكري، واحتضانها إلى اليوم البوليساريو فوق مدينة تندوف ونواحيها.

وفي الوقت الذي ترك المغرب منظمة الوحدة الإفريقية، عاد للتركيز مجددًا على دول الخليج وبخاصة السعودية، فقد كانت العلاقة بين البلدين قوية تاريخيًا.

وقد قطعت العلاقات الثنائية في عهد الملك الراحل الحسن الثاني والملك فهد بن عبد العزيز شوطًا في غاية الأهمية، حيث كانت نموذجية وعائلية. ويمكن القول إن اتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني الموقعة في سنة 1976، واللجنة العليا المشتركة بين البلدين كانت أحد أقدم آليات التعاون البيني والذي تطور بسرعة كبيرة. وهو ما يفسر دعم العربية السعودية ودول الخليج للمغرب طوال مواجهاته مع البوليساريو والجزائر إلى حدود 1989م؛ كما دعمت جهود المغرب العسكرية لمنع تسلل الانفصاليين المسلحين من الجزائر، وذلك من خلال الإسهام في تمويل بناء أكبر جدار عازل بالألغام في الجنوب المغربي بمحاذاة الجزائر.

فقد بذل الملك فهد جهدًا كبيرًا لتحقيق مصالحة مغربية جزائرية منذ عام 1984، في لقاء بمدينة وجدة المغربية. وذهب الملك فهد أبعد من ذلك حيث نجح في جمع انفصاليي جبهة البوليساريو في لقاء نادر بوفد مغربي في مكة المكرمة. هذا وتجدر الإشارة إلى أن الإمارات والبحرين ظلتا تربطهما بالمغرب علاقات جدّ متينة، يصفها الجانبان بالأخوية والعائلية. وهي لا تتعلق فقط بقضية الوحدة الترابية، بل أضيف إلى التعاون التقليدي

وسهّل ذلك قيامه بدور الوسيط بين الشمال والجنوب.

حاول المغرب بعد الاستقلال مباشرة استرجاع دوره المحوري بإفريقيا، وساند بالسلاح والمال والتدريب الحركات التحررية الإفريقية، وربطته بالزعيم نيلسون مانديلا علاقات قوية جدًّا؛ وساند الحركات التي نهجت أسلوب التفاوض، كما هو الشأن بالنسبة لكينيا مع البريطانيين، وأرسل جنوده للكونغو بعد حصول هذه الأخيرة على استقلالها دفاعًا عن وحدتها الترابية. ولمواجهة مشكلة التنمية عبر الملك الراحل الحسن الثاني عن استعداده لتمويل الدول الإفريقية بالفوسفات لتنمية اقتصادها وفلاحتها⁽²⁾.

من جهة ثانية، عمد المغرب إلى تنظيم الجهود الدبلوماسية على المستوى القاري في مؤسسات. وقد بذل مجهودًا مهمًا لجمع الأطراف الإفريقية في مؤتمر الدار البيضاء 1961م، حضره رؤساء بارزون من أمثال: جمال عبد الناصر عن مصر، وكوامي نكروماه عن غانا، وفرحة عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجزائر، وموديبو كيتا رئيس مالي، وأحمد سيكو توري الرئيس الغيني. وكانت هذه المبادرة لبنة أساسية في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية بإثيوبيا سنة 1963م، والتي تحولت بدورها إلى منظمة الوحدة الإفريقية. هذه الأخيرة سينسحب منها المغرب سنة 1984م، بسبب قبولها لعضوية البوليساريو الانفصالية. وقد جاء هذا القبول بضغوطات كبيرة من العقيد القذافي، الذي لعب دورًا كبيرًا في تأجيج الصراع حول الصحراء المغربية، ولاسيما بعد



لذلك سنحاول التعرض لمستجدات التوجهات المغربية في السياسة الخارجية على مستويين متداخلين من حيث الهدف الإستراتيجي بالنسبة للمغرب، ومختلفين من حيث الوسائل والانتقاء الجغرافي. فرغم أن المغرب كانت له علاقات مهمة بإفريقيا ومع دول مجلس التعاون الخليجي، فإنه غير من بعض أهدافه التقليدية واستحدث أخرى. كما غير بشكل ملحوظ نظرتة لموقعه الجيوستراتيجي، وكيفية استثماره في المنتظم الدولي، خاصة وأن هذا الأخير يعيش مرحلة انتقالية في غاية التعقيد؛ في الوقت الذي "ربح" المغرب رهان الخروج من تداعيات "الربيع العربي" باستقرار سياسي ضمنته الإصلاحات السياسية التي رسخها دستور 2011م.

لذا سنتنظر هذه الدراسة إلى التحولات السياسة الخارجية نحو الجنوب الإفريقي،

في الجانب العسكري والأمني - الجانب الاقتصادي التجاري، والديني الثقافي. من جهته شارك المغرب عسكرياً في حرب الخليج الأولى 1991م؛ ولا يزال يقدم دعمه العسكري والأمني لكل من البحرين والإمارات والسعودية، كما يشارك في الهجمات الجوية العربية على تنظيم "داعش" منذ 2014م.

مبررات الدراسة وأهميتها

تروم هذه الورقة مناقشة تحولات السياسة الخارجية المغربية على المستوى الإفريقي، وكذا تطورات التوجه المغربي نحو مجلس التعاون الخليجي بعد "الربيع العربي". لذلك سنركز على العوامل المتحكمة في التغيرات الراهنة والمستشفرة للمستقبل، في محاولة لتحديد أسباب هذه التحولات من جهة العوامل الإقليمية والدولية وتداخلها مع ما هو وطني قطري.

للإجابة عن الإشكالية الرئيسة وأسئلتها الفرعية اخترنا في هذه الورقة عدم الاستغراق في التطورات التاريخية للعلاقة المغربية بكل من إفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي. وركزنا على مقارنة تحليلية لطبيعة التحولات الجارية حديثاً في منطلقات وإستراتيجية السياسة الخارجية المغربية تجاه هذه الأطراف؛ مع البحث عن الرابط بين التحرك المغربي الدولي في اتجاهين مختلفين في طبيعتها الجيوستراتيجية.

ونعتقد أن هذا الاختيار القائم على المنهج التحليلي يتيح لنا النظر إلى التحولات وأسبابها وأهدافها في بيئة دولية معقدة ومركبة؛ ومن ثمّ قراءة تجربة التحول في السياسة الخارجية من خلال قربها وبعدها عن فكرة التكامل، والاندماج، وتنويع الشركاء- التي يتبناها المغرب الرسمي.

أولاً: المغرب وفرنسا، سياسات جديدة وواقع متغير

تشهد إفريقيا تحولات مهمّة على مستوى الفاعلين الدوليين المهيمنين على الدينامية الجديدة، فقد شهدت العشرين سنة الماضية تراجعاً فرنسياً متزايداً لصالح قوى دولية جديدة على الساحة الإفريقية⁽³⁾. وقد أصبح صعود قوى كبرى، مثل الصين والهند والبرازيل، مصدر قلق لصانع القرار السياسي الفرنسي الذي لم يتراجع عن أسلوبه القديم المتمثل في التدخل العسكري المباشر في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية وبخاصة الفرنكفونية. وفي هذا الصدد تؤكد جيوديشيلي التي عملت ثنائي سنوات في وزارة الخارجية الفرنسية أن "شركاء باريس الأوروبيين يقرون بشرعية المبادرة الفرنسية

والشرق الأوسط ولاسيما مجلس التعاون الخليجي - على أنه انعطاف مغربي نحو بناء سياسة خارجية جديدة، في ظل التحولات المتسارعة للمنظومتين العربية والإفريقية. ولهذا نجد أن السياسة الخارجية للمغرب تنظر إلى التجمعات الإقليمية العربية والإفريقية في ارتباطها واتصالها بأطروحة التكامل والاندماج التي يتبناها المغرب من خلال الخطابات وتوجهاته الرسمية.

الإشكالية المركزية للدراسة

تتمحور الإشكالية التي تعالجها هذه الدراسة في قضية التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية للمغرب، ورهاناتها على مستوى الساحل والصحراء الإفريقي؛ وارتباط هذا التحول بالتغيرات التي شهدتها العلاقات المغربية مع دول مجلس التعاون الخليجي بعد "الربيع العربي". لذلك ستسعى الدراسة إلى تناول طبيعة التحولات، وسياقها، والأهداف الإستراتيجية التي رسمت خط الترابط القائم بين التوجه نحو إفريقيا والخليج، واحتمالات تطور هذه السياسة الجديدة مستقبلاً.

وفي هذا الإطار سنحاول الإجابة عن سؤالين فرعيين، هما:

- 1- لماذا تحولت السياسة الخارجية المغربية في إفريقيا من مجرد مشارك للسياسة الخارجية الفرنسية أساساً، إلى محاولة لبناء إستراتيجية ودينامية مغربية خاصة؟
 - 2- وهل التوجه نحو مجلس التعاون الخليجي يأتي في إطار منفصل عن التوجه الجديد بإفريقيا أم هو تقوية ودعم له؟
- منهجية الدراسة

رغم أن فرنسا استغلت التقارب الأمريكي الإيراني لبناء تحالف جديد مع كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة، على مستوى الشرق الأوسط وإفريقيا؛ فإن كل هذه الجهود تواجه إفريقيا منافسة شديدة من طرف الصين، انطلاقاً من تبني القوة الناعمة. مما يجعل من الدور المغربي حاجة ملحة لفرنسا

كل هذه الجهود تواجه إفريقيا منافسة شديدة من طرف الصين، انطلاقاً من تبني القوة الناعمة⁽⁶⁾. مما يجعل من الدور المغربي حاجة ملحة لفرنسا، لما له من نفوذ قوي في بعض أهم أجزاء القارة؛ وغير خاف أن هذه التغيرات، تسهم في تقوية دور المغرب عملياً وتفاوضياً في الدفاع عن مصالحه القومية.

فطبيعة التحولات الدولية جعلت فرنسا تواجه مخاطر عدة فيما يخص الحفاظ على نفوذها بالقارة السمراء.

ففي الوقت الذي يعاني اقتصادها من أزمة خانقة منذ 2008م جعلت النمو السنوي لا يكاد يصل أو يتجاوز 1٪ سنة 2013 و2014م - بدأت أزمة مالي مع بوادر إخفاق الخطة الفرنسية الساعية إلى الهيمنة على مقدرات النفط الليبي ومشاريع إعادة إعمار ليبيا بعد الإطاحة بالقدافي. بل إن الواقع الإقليمي الجديد بعد ثورة فبراير (شباط) 2011م بليبيا هدد بشكل كبير مناطق النفوذ التقليدية الفرنسية المتمثلة في تشاد والنيجر عن طريق تغيير الخريطة السياسية والجغرافية لمالي. ونظراً لخطورة الأمر وعجز فرنسا عن التدخل المنفرد وتحمل تكلفة ذلك؛ عمدت فرنسا إلى تحريك المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "إكواس"، وتشجيعها على

في إفريقيا، وينظرون إلى فرنسا كمرأس حربة للنفوذ الأوروبي في مواجهة واشنطن والقوى الدولية الصاعدة ولاسيما الآسيوية منها"⁽⁴⁾.

1 - التراجع الفرنسي بإفريقيا

في سياق هذه التطورات الدولية، أعلن فرنسوا هولاند في خطابه الذي ألقاه خلال زيارته لدولة السنغال في تشرين الأول/أكتوبر 2012 عن نهاية زمن سياسة "فرنسا المهمة على القارة الأفريقية"⁽⁵⁾. وهذا الواقع الموضوعي أصبح من واجب فرنسا التعامل والتكيف مع مستجداته، خاصة مع دخول كل من الصين والبرازيل وروسيا واليابان والهند وتركيا وقطر والمغرب... في المنافسة الدولية حول موارد إفريقيا.

وقد أصبح موضوع التراجع الفرنسي إفريقياً شأنًا داخلياً يتحدث النقاش فيه بين النخب السياسية والاقتصادية؛ وبين مجموع هذه النخب والنخبة الأمنية العسكرية. كما أصبح كثير من الدراسات الأكاديمية الفرنسية تقر بهذا التطور، وتؤكد أن ذلك يعني أن فرنسا في السنوات القادمة ستفقد مكانتها الدولية كقوة عظمى، رغم ما تتمتع به على مستوى مجلس الأمن من حق الفيتو. وهو ما أثر في حماية مصالحها بشكل قوي في الشرق الأوسط، ولاسيما في لبنان وسوريا والعراق؛ أمام تزايد النفوذ الإيراني والتحالف الروسي الصيني، وصراعاتها مع الولايات المتحدة بآسيا الوسطى.

ورغم أن فرنسا استغلت التقارب الأمريكي الإيراني لبناء تحالف جديد مع كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة، على مستوى الشرق الأوسط وإفريقيا؛ فإن

إفريقيا، وبخاصة الصراع الدولي حول ليبيا ما بعد القذافي. حيث نجحت إيطاليا في عرقلة التحالف الفرنسي المصري الإماراتي، وتدخله العسكري بليبيا. وقد استطاعت تحجيم النزوعات الفرنسية عن طريق بناء تحالف مضاد، يضم كلا من ألمانيا وأمريكا. وهذا ما أدى إلى تراجع الجزائر عن رؤيتها المدرجة ضمن "التحالف" الفرنسي المصري الإماراتي.

لكن فرنسا وفي إطار صراعها التاريخي مع الولايات المتحدة الأمريكية حول شمال إفريقيا والساحل والصحراء⁽⁸⁾؛ ومع الصين في جنوب القارة - ستسارع إلى التدخل للمرة الثانية عسكرياً في ظرف سنة تقريباً، وهذه المرة في دولة إفريقيا الوسطى. ولهذا تسعى فرنسا للسيطرة على خاصة القارة السمراء، من خلال شبكة من القواعد العسكرية تتمركز فيها قوات للتدخل السريع في كل من جيبوتي (1900 جندي)، ومالي (1700 جندي)، وبوركينا فاسو (80 جندياً من القوات الخاصة)، وتشاد (950 شخصاً) والسنغال (350 شخصاً)، والنيجر (240 شخصاً)، وفي الكاميرون توجد قاعدة لوجستية يعمل بها 15 عسكرياً لتقديم الدعم العسكري واللوجستي وتوجيه العمليات. أما الغابون ففيها حوالي (900 جندي)، وساحل العاج (450 جندياً)، أما جمهورية إفريقيا الوسطى (فحوالي 1200 جندي)؛ وهذا يعني الإحاطة شبه الكاملة بمنطقة وسط إفريقيا، بدءاً من جيبوتي وانتهاءً بدارالسنغال⁽⁹⁾.

ويظهر أن إيطاليا قد حققت نصراً أولياً تمثل في تعيين شخصية إيطالية تتبنى النظرة الرسمية لروما ممثلاً للأمم المتحدة بليبيا. كما

إرسال قوّات إلى مالي بذريعة الحفاظ على وحدة التراب المالي.

ويلخص تصريح وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس في 14 يناير (كانون الثاني) 2013م الوضع القائم آنذاك بالقول: "لقد كانت المصالح الأساسية بالنسبة لنا ولأوروبا وإفريقيا على المحك، لذلك كان علينا التحرك بسرعة". هذا التدخل فسره الخبير المصري في الشؤون الإفريقية حمدي

يظهر أن إيطاليا قد حققت نصراً أولياً تمثل في تعيين شخصية إيطالية تتبنى النظرة الرسمية لروما ممثلاً للأمم المتحدة بليبيا. كما أنها أصبحت تميل إلى قيادة نوع من العمل العسكري، أو مراقبة وقف إطلاق النار بين الميليشيات المسلحة بليبيا

عبد الرحمن بأنه "على رأس تلك المصالح الفرنسية مسألة الوصول إلى اليورانيوم في الصحراء الإفريقية. إذ تعتمد فرنسا في تلبية نحو 75٪ من احتياجاتها من الكهرباء على الطاقة النووية. وهو ما يفسر اعتماد فرنسا الكبير على خام اليورانيوم. وتشير تقديرات الطاقة الدولية إلى أن صحراء شمال مالي وشرق النيجر تتبوأ المرتبة الثالثة في استحواذها على احتياطات اليورانيوم في العالم فضلاً عن امتلاكها لاحتياطات كبيرة من النفط الخام"⁽⁷⁾.

إن هذه المرونة الأوروبية تجاه التحركات "الاستعمارية" الفرنسية، لا تتم من دون تكلفة، إذ تتعرض فرنسا لضغوطات إقليمية من طرف إيطاليا فيما يخص شمال



وقد كانت سنة 2013م بداية ظهور عجز فرنسا الواضح للمبادرة المنفردة في إفريقيا الساحل، مما أفسح المجال أمام تبلور جديد للسياسة الخارجية المغربية. حيث كلف التدخل الفرنسي في مالي المغرب ميزانية "رسمية"، أعلنت في مؤتمر المانحين حول مالي في يناير (كانون الثاني) 2013م بأديس أبابا بتقديم مساعدة مالية مغربية بقيمة 5 ملايين دولار إسهاماً منه في جهود تمويل البعثة الأممية لدعم مالي تحت إشراف إفريقي⁽¹¹⁾. إضافة لفتح مجاله الجوي للطائرات الفرنسية ودعم استخباراتي قوي سبق وجوده إرسال القوات الدولية لمالي؛ وليس مستبعداً أن تكون وحدات من (الكومندو) المغربية تشارك على الأرض. بينما أسهمت الإمارات لوجستياً، وبحوالي 6 مليارات دولار⁽¹²⁾.

أنها أصبحت تميل إلى قيادة نوع من العمل العسكري، أو مراقبة وقف إطلاق النار بين الميليشيات المسلحة بليبيا⁽¹⁰⁾.

فإذا كانت فرنسا في العقدين الماضيين ترفض أي شراكة لها في مجالها "المحفوظ" الإفريقي؛ فإنها اليوم تعول كثيراً على تحالفها المتعاضم مع كل من الإمارات العربية والسعودية، للتنسيق في المواقف الدولية الخاصة بالشرق الأوسط، مثل المشروع النووي الإيراني والملف السوري واللبناني؛ وكذا تمويل مجهودات التدخل الفرنسي بإفريقيا. فالسعودية تستفيد من عضوية فرنسا في مجلس الأمن، في الوقت الذي تراجع فيه رهانها على أمريكا، ومن هنا يأتي تبادل المصالح، ليعول على إمكانيات السعودية من الجانب المالي، كما يراهن على شركائها العرب الإستراتيجيين، ولاسيما المغرب.

2 - القضية المالية والإستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية المغربية

يُعدّ تدخل المغرب إلى جانب فرنسا في مالي سنة 2013 تحولاً جوهرياً من حيث طبيعته وأهدافه، فقد كانت السياسة المغربية على وعي بالرهان الدولي الإستراتيجي حول إفريقيا. ولم يكن تدخل المملكة انجراراً وراء استعادة فرنسا لنفوذها، بقدر ما كان محاولة لحماية مجال من مجالات النفوذ المغربية القديمة؛ لذلك كان الحضور المغربي من الناحية الأمنية أسبق من التدخل الفرنسي العسكري بحوالي ثلاثة أشهر، مع استثمار التعاون المغربي الموريتاني في هذا المجال. ورغم أن ذلك الوجود سهل على فرنسا كثيراً من الأمور الميدانية، إلا أنه أكد من جديد قوة المغرب إقليمياً، وفي منطقة الساحل والصحراء.

ويمكن القول إن تدخل المغرب له أهداف إستراتيجية أخرى يمكن تلخيصها على الشكل الآتي:

1 - ربح رهان الصراع مع الجزائر في منطقة الساحل والصحراء. ذلك أن المغرب يربط الصراع المالي الداخلي بقضية الصحراء المغربية، واقتراحه على الأمم المتحدة تجربة الحكم الذاتي الموسع على أنه الحل الوحيد المقبول لديه. ومن ثمّ وجد أن القضية المالية، وما تسعى إليه الحركة الأزوادية وغيرها من التنظيمات المطالبة بالحكم الذاتي - ستدعم الترويج الدولي للمقترح المغربي الخاص بصحرائه. وهذا سيشكل تحدياً حقيقياً أمام الجزائر التي ترفض المساس بوحدة مالي الترابية، نظراً لوجود قبائل الطوارق فوق

جزء من التراب الجزائري. مما يعني أن رهان المغرب على النموذج المالي لحل النزاع، يعزز من موقفه الدولي ويضعف البوليساريو ومناصرها الأفارقة.

2 - سعى المغرب من وراء الإسهام في التدخل في مالي إلى تعزيز قوته التفاوضية فيما يخص الصراع الدولي حول ليبيا؛ ولاسيما أن المغرب يربط بشكل مباشر بين النظام السياسي القائم بليبيا، وقضية الصحراء المغربية. وفي هذا الإطار احتضن المغرب اجتماعاً لوزراء خارجية 19 دولة، من بينها فرنسا وليبيا ومالي بتاريخ نوفمبر (تشرين الثاني) 2013، وافق فيه على إنشاء معسكر بالمغرب لتدريب مشترك لتأمين الحدود؛ وهو الاتفاق الذي أطلق عليه اسم "إعلان الرباط"، وتروم الأطراف الموقعة على الإعلان تكثيف جهودها لمحاربة تهريب السلاح والمخدرات، ونشاطات الجماعات المسلحة.

3 - جاء التدخل ليعيد للسطح مساراً تاريخياً دينياً، يؤكد أن منطقة مالي ظلت مجالاً للنفوذ الديني المغربي إقليمياً منذ عهد المرابطين⁽¹³⁾. من هنا جاء التدخل لتأكيد دور المملكة المحوري في مالي، وبخاصة أن بعض عناصر الحركة الوطنية الأزوادية يتمتعون بالجنسية المغربية، ولهم علاقات جيدة بالمغرب...

4 - إن التدخل المغربي في مالي، جاء في إطار إستراتيجية المغرب لمواجهة الإرهاب التي تأخذ طابعاً أمنياً وعسكرياً، كما تأخذ طابعاً دينياً ثقافياً، من خلال نشر النموذج المغربي في التدين الوسطي المعتدل. وهو نموذج مرحب به في مالي، نظراً للدور

أخذ المغرب يطور علاقاته مع مجموعة من الدول المهمة بإفريقيا، كغانا وإثيوبيا وأنغولا الغنية بالنفط، كما كثف من جهوده المراهنة على تطوير علاقاته مع نيجيريا، التي لها تأثير في وحدة المغرب الترابية داخل المحور الثلاثي القائم حالياً بين الجزائر ونيجيريا وجنوب إفريقيا

فرقة عسكرية لم يكشف عن طبيعة عملها بالتحديد، ولا عن عددها. ويمكن كذلك تأكيد أن الرؤية المغربية الجديدة تعتمد على توسيع النفوذ التقليدي، والرجوع إلى بعض المناطق التي خرج منها المغرب بسبب اعتراف دولها بجمهوية البوليساريو الانفصالية. من جهة أخرى، تحقق هذه الرؤية الإستراتيجية الجديدة التمركز عسكرياً وأمنياً في مناطق التوتر لحماية الاستثمارات والمصالح الاقتصادية المغربية، من دون الرجوع إلى قرارات الاتحاد الإفريقي.

وفي هذا السياق أخذ المغرب يطور علاقاته مع مجموعة من الدول المهمة بإفريقيا، كغانا وإثيوبيا وأنغولا الغنية بالنفط، كما كثف من جهوده المراهنة على تطوير علاقاته مع نيجيريا، التي لها تأثير في وحدة المغرب الترابية داخل المحور الثلاثي القائم حالياً بين الجزائر ونيجيريا وجنوب إفريقيا⁽¹⁶⁾. فالقوة الناعمة التي يتبناها المغرب أخذت تنمو وتزايد قدرتها الاقتصادية، وهذا ينعكس على مستقبل العلاقات المغربية- الإفريقية. من ذلك مثلاً، النشاط المغربي المتعلق باكتشاف عمال المناجم المغربية لاحتياجات هائلة من الموارد الطبيعية في مالي، وكذلك نشاطات المكتب الوطني للفوسفات في بعض مناطق غرب إفريقيا.

التاريخي للتصوف المغربي والزوايا⁽¹⁴⁾ التابعة له بإفريقيا. مما ساعده في تجاوز إقصائه من طرف الجزائر من عضوية "لجنة هيئة الأركان المشتركة" الخاصة بتنسيق عمليات مكافحة الإرهاب بين الجزائر، ومالي، وموريتانيا، والنيجر.

وفي هذا السياق قدّم ملك المغرب محمد السادس مساعدات إنسانية، ومنحاً دراسية دينية للطلبة الماليين في الجامعات المغربية؛ كما وُقعت اتفاقية في سبتمبر (أيلول) عام 2013، بين حكومتي مالي والمغرب لإعداد 500 من الأئمة الدينيين في المغرب. وهدفت هذه الخطوة إلى بناء جيل شبابي جديد من النخب المالية، المشبعة بالثقافة المغربية، وتدينها المالكي المعتدل. و"تأمل الحكومتان أن يكون تدريبهم بمثابة الدرع الحصين ضد الدعاة المتشددین الباكستانيين والسعوديين الذين بنوا مدارس ومساجد في مالي. فالحساسيات الأصولية للسلفيين والوهابيين قد حلت تدريجياً محل الصوفية الأكثر استكانة في مالي وعبر شمال إفريقيا"⁽¹⁵⁾.

5- من جانب آخر تدخل المغرب ليقوي من صورته لدى الخليجيين؛ لكونه بوابة السعودية والإمارات في إفريقيا، بحكم تجربته وقدرته على تشبيك العلاقات الخليجية مع الدول الفرونكفونية ونخبها الاقتصادية والعسكرية؛ ومن ثمّ بناء قدرة تنافسية خليجية مع القوى الإقليمية والدولية المتصارعة بإفريقيا.

واستمراراً للرؤية الإستراتيجية الجديدة، تدخل المغرب مجدداً سنة 2013م، مع فرنسا التي تزعمت القوات العسكرية الأمامية في جمهورية إفريقيا الوسطى؛ وأرسل المغرب

الإرهابية- ينبغي تطوير التزام إستراتيجي وقائي على المستوى السياسي والسوسيو-اجتماعي، وعلى المستوى الثقافي والديني، ويتعلق الأمر بدعم الاستقرار السياسي والحكومة) الأمنية للدول، داعين إلى وقف أي دعم للحركات المتمردة والانفصالية، التي تجعل من مناطق النزاع بؤراً جديدة ومرتبعا للإرهاب وللجريمة العابرة للحدود"⁽¹⁷⁾.

كما احتضن المغرب بعض المنتديات واللقاءات ذات الطابع الاقتصادي الإفريقي، مثل المنتدى الاقتصادي المغربي الغيني الأول، لتعزيز جهوده ودوره في قيادة مشاريع التنمية الأفريقية وفرص للاستثمار⁽¹⁸⁾. وفي هذا الإطار تم توسيع مجالات التعاون بين البلدين في قطاعات اقتصادية متعددة، منها الفلاحة والصيد البحري، السياحة، والنقل.

من جانب آخر، يتقدم المغرب بشكل كبير نحو التحول للعب دور مركز مالي إقليمي في قارة إفريقيا⁽¹⁹⁾، مستغلا بذلك استقراره السياسي وموقعه الجغرافي. وقد وقع من أجل ذلك عدداً من الاتفاقيات بين المؤسسات المالية العالمية، لجلب مزيد من الاستثمارات إلى المغرب⁽²⁰⁾. وهو ما بدأ يؤتي أكله حيث شهدت السنوات الأخيرة تركيز بعض القوى الاقتصادية العالمية، مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين واليابان وكندا جهودها في مشاريع التنمية الإفريقية بالتنسيق مع المغرب.

وتؤكد المعطيات الرسمية أن التبادل التجاري بين المغرب وإفريقيا بلغ حوالي 6.4% من إجمالي المبادلات التجارية

وإلى حدود سنة 2013م هناك أكثر من 500 اتفاقية موقعة بين المغرب والدول الإفريقية في مجالات التعاون الاقتصادي، وتلعب الاتفاقيات الثنائية دوراً بارزاً في السياسة المغربية الجديدة، حيث تم توقيع 88 اتفاقية مع مالي وساحل العاج وغينيا والغابون من طرف العاهل المغربي الملك

يؤدي المغرب دوراً مهماً في جمع أطراف متعددة لمناقشة قضايا الأمن العالمي. حيث استضاف بتاريخ 14 فبراير (شباط) 2015م المنتدى الدولي السادس للأمن بإفريقيا، شارك فيه حوالي 80 دولة من إفريقيا وأوروبا وآسيا وأمريكا، وممثلون عن منظمات دولية، وخبراء أمنيون وعسكريون

محمد السادس في آخر زيارة له إلى إفريقيا سنة 2014م.

ويؤدي المغرب دوراً مهماً في جمع أطراف متعددة لمناقشة قضايا الأمن العالمي. حيث استضاف بتاريخ 14 فبراير (شباط) 2015م المنتدى الدولي السادس للأمن بإفريقيا، شارك فيه حوالي 80 دولة من إفريقيا وأوروبا وآسيا وأمريكا، وممثلون عن منظمات دولية، وخبراء أمنيون وعسكريون. أكدت توصياته "ضرورة تغليب الحلول السلمية لفض النزاعات، واعتماد مقاربات تأخذ بعين الاعتبار مسألة التنمية، والحاجة الملحة لاعتماد مقاربة شمولية، تركز على تقاسم التحديات الأمنية لمواجهة التهديدات الإرهابية بإفريقيا. واعتبروا أنه بالإضافة إلى المقاربة الأمنية في التصدي للتهديدات

لكن المغرب كثف من مجهوداته الاستثمارية التي أدت إلى تفوق البنوك المغربية وانتزاعها الصدارة في القارة لأول مرة من البنوك الفرنسية؛ وانتشرت في إحدى عشرة دولة، هي: موريتانيا، والسينغال، والغابون، والكوديفوار، ومالي، وغينيا بيساو، والتوغو، والنيجر، والكونغو، والكاميرون، وبوركينا فاسو. وهذا أمر له دلالاته السياسية والاقتصادية، ويؤكد استعداد المغرب لتوسيع حضوره القوي في مجال تابع تقليدياً للنفوذ الفرنسي، غير أن هذا التوجه المغربي الجديد أدى إلى نشوب أزمة دبلوماسية حادة بين الطرفين في أواخر سنة 2014م.

تاريخياً تعدّ السنغال الوجهة الأولى للاستثمارات المغربية في إفريقيا، وقد ارتفعت الصادرات المغربية (الأسمدة الطبيعية والكيميائية، والخيوط، والكابلات الإلكترونية، والمواد الغذائية، والأدوية، ومنتجات النسيج) نحو هذا البلد من 181 مليون درهم سنة 2000 إلى 600 مليون درهم في 2010م. ويتنافس على هذه السوق كل من فرنسا والبرازيل، إلى جانب المغرب الذي ارتفعت صادراته من الألبان وبعض المواد الغذائية من 0.6% إلى 1.2% مع تقدم طفيف في نفس الفترة مئس الصادرات نحو تونس ومصر.

على مستوى سوق المواد المصنعة تحسنت حصة المغرب من 1.3% سنة 2000 إلى 2.1% سنة 2010. ويتوخى من خلال التوقيع على بروتوكول للتعاون بين المركز المغربي لإنعاش الصادرات والوكالة السنغالية لإنعاش الصادرات- تذييل

للمغرب؛ وأفادت وزارة الاقتصاد والمالية المغربية أن الفترة بين عام 2003 و2013م شهدت ارتفاعاً للتبادل التجاري بين المغرب والدول الإفريقية بنسبة 260%.

كما تحدثت الدراسة التي أنجزتها وزارة المالية أن المبادلات التجارية بين المغرب ودول شمال إفريقيا- وتشمل كلا من الجزائر وتونس وليبيا ومصر- تمثل نسبة 60% من إجمالي حجم التبادل التجاري مع الدول الإفريقية، وتمثل الجزائر 35% من حجم هذا التبادل. بينما بلغت واردات المغرب الطاقية من الجزائر ما يفوق الـ10 مليارات درهم في عام 2013.

ومثلت استثمارات المغرب في إفريقيا جنوب الصحراء في عام 2013 نحو 1.63 مليار درهم (186 مليون دولار)، وهو ما يمثل 54% من إجمالي الاستثمارات المغربية الخارجية التي تقدر بـ(343 مليون دولار). وأشارت دراسة وزارة المالية المغربية لسنة 2013م إلى أن قطاع البنوك وقطاع الاتصالات يتبوأ أولوية الاستثمارات المغربية بالدول الإفريقية. كما يستثمر المغرب بإفريقيا في قطاعات أخرى، مثل السياحة، والعقار، والفلاحة، والطاقة، والكهرباء والموانئ.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التطور الذي انطلق مع تولي محمد السادس للحكم راهن على الاستثمارات المغربية بإفريقيا لدعم التنمية المستدامة⁽²¹⁾، لأنه أدى إلى نشوب أزمة دبلوماسية كبيرة بين المغرب وفرنسا سنة 2014م؛ لأن الرئيس الفرنسي هولاند أعلن في خطابه أمام البرلمان المغربي معارضة بلاده للتوجه الاقتصادي المغربي الجديد بالقارة السمراء⁽²²⁾.

الخطوة، ولاسيما أن المغرب ينتمي إلى منظمة إقليمية هي اتحاد المغرب العربي الذي تأسس بمبادرة منه، والمتكون من الجزائر، وليبيا، وتونس، وموريتانيا، والمغرب.

1- علاقات تنكيف مع سرعة المستجدات العربية

أسهمت الموجة الأولى للانتفاضات العربية منذ 2010م، في ازدياد تمتين العلاقات البينية المغربية الخليجية. فبينما كان معظم دول مجلس التعاون الخليجي ينظر إلى المغرب ضمن محاولة لبناء تحالفات قادرة على التعامل مع الوضع العربي والدولي الجديد، مستحضرة قدراته في الجانب الأمني العسكري⁽²⁶⁾ - نظر المغرب إلى المحاولة الجديدة ضمن إستراتيجيته لتحقيق رؤيته الرامية لتنويع الشركاء الدوليين، وعوداً كثيراً على نوعية التقارب الجديد مع الخليج، ليكرس دوره على أنه قطب إقليمي له امتدادات دولية خاصة في إفريقيا⁽²⁷⁾. لذلك تهاهى منذ البداية مع دعوته للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، وعدّها فرصة للتحوّل إلى شريك إستراتيجي للمجلس، واستجلاب دعم مالي لتخفيض انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية عليه. وفي الوقت نفسه تشبيك علاقاته وتحالفاته العسكرية بين الطرف الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية التي تعدّ المغرب حليفاً إستراتيجياً خارج الحلف الأطلسي منذ 2004م.

ويرجع المغرب هذا "التحالف"، إلى طبيعة رؤية الطرفين، حيث أكد وزير الخارجية المغربي صلاح الدين مزور في 25 نوفمبر (تشرين الثاني) 2014م بالذوحة، في افتتاح المؤتمر الوزاري الرابع المشترك بين

العقبان التي تقف أمام الصادرات المغربية واستقبال السوق السنغالية لها.

عموماً يمكن تأكيد أن الاستثمارات المغربية في إفريقيا ضعيفة ومتواضعة مقارنة بالفرص والإمكانات المتاحة في هذا الإطار؛ إذ "لا يتجاوز 400 مليون دولار سنوياً، إضافة إلى 300 مليون دولار في إطار المساعدة العمومية للتنمية؛ أي: مقدار 10% من مستوى تبادله التجاري مع القارة، ويبلغ حالياً حجم التبادل البيني المغربي الإفريقي حوالي 5 مليارات دولار، وهو ما يمكن تطويره بشكل ملحوظ"⁽²³⁾. أما التبادل الاقتصادي المغربي الإفريقي فلا يشكل سوى 10% من مجموع النشاط الاقتصادي المغربي الخارجي، ومن المنتظر أن تؤدي الجهود البينية الحالية إلى تبادل يصل إلى 41% سنة 2018م. خصوصاً أمام إصرار المغرب على بناء سياسة مستقلة عن فرنسا، وازدياد اعتماده على رجال الأعمال لتحقيق غرض توسيع الاستثمار بإفريقيا⁽²⁴⁾؛ إضافة إلى أن بيانات الاستثمار الجديدة المعلن عنها في 2014م تظهر "أن قطاعي التصنيع والخدمات يمثلان نحو 90% من مجموع قيمة المشاريع في كل من إفريقيا وأقل البلدان نمواً"⁽²⁵⁾.

ثانياً: تطورات العلاقة المغربية الخليجية بعد "الربيع العربي"

شهدت العلاقات المغربية الخليجية تطورات لافتة بعد الحراك العربي لسنة 2011م، وقد وصل الأمر إلى إبداء بعض دول مجلس التعاون الخليجي رغبتها في انضمام المغرب إلى المجلس، وهو ما أثار تساؤلات عدة عن الأسباب التي أدت إلى مثل هذه

أسهمت الموجة الأولى للانتفاضات العربية منذ 2010م، في ازدياد تمتين العلاقات البينية المغربية الخليجية، فبينما كان معظم دول مجلس التعاون الخليجي ينظر إلى المغرب ضمن محاولة لبناء تحالفات قادرة على التعامل مع الوضع العربي والدولي الجديد، مستحضرة قدراته في الجانب الأمني العسكري

كما تضاعف حجم التبادل التجاري بين المغرب ودول الخليج ثلاث مرات في عشر السنوات الأخيرة. وشكلت الاستثمارات الخليجية نسبة مهمة للغاية في المغرب سنة 2013م، حيث (بلغت 6.2 مليار درهم؛ نحو 710 مليون دولار)، بنسبة قدرها 15.7% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية.

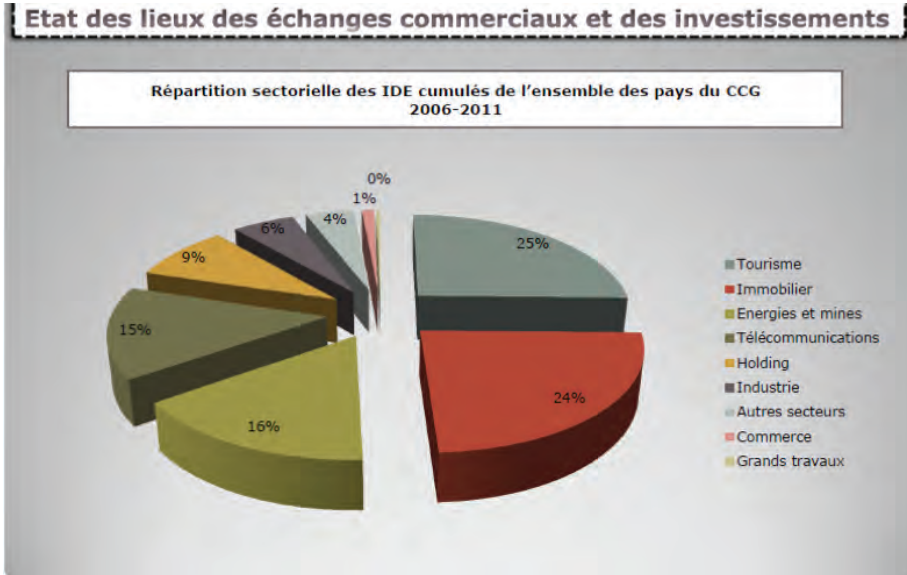
من جهة أخرى وضع المغرب خطة منذ 2012م، يسعى من خلالها إلى جذب استثمارات خليجية بقيمة 120 مليار دولار في السنوات العشر المقبلة. وأوضح وزير التشغيل المغربي أن "هذه الاستثمارات ستضخ من قبل دول الخليج العربي"، وأن "اليابانيين بدورهم سيضاعفون ثلاث مرات فرص العمل التي يوفرها في بلادنا، مما سينقل فرص العمل الإضافية من 30 ألفاً إلى 90 ألف فرصة عمل" (29)، وسيجعل من المغرب ثاني دولة إفريقية مستقبلة للاستثمارات بعد جنوب إفريقيا.

وفي نوفمبر (تشرين الثاني) 2014، عُقد الملتقى الرابع للاستثمار الخليجي المغربي، تحت شعار "المغرب بوابة الخليج نحو إفريقيا"، بمشاركة خمس مئة رجل أعمال مغربي وخليجي، حُصص لبحث سبل تعزيز الاستثمار والشراكة الخليجية المغربية في عدة مجالات. وفي كلمته شجع رئيس الحكومة

وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ووزيري خارجية المغرب والأردن أن "تناغم المواقف السياسية للمغرب ولدول مجلس التعاون الخليجي إزاء القضايا الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى وقوف دول الخليج إلى جانب المغرب في قضاياها الوطنية، وعلى رأسها الدفاع عن أقاليمه الصحراوية وما يبيده المغرب دوماً من تضامن فعلي وموصول مع أشقائه في الخليج، وتفاعله الدائم مع قضاياهم الحيوية، ليشكل بالنسبة لنا جميعاً أسساً قوية وصلبة لمواصلة الجهود لترسيخ شراكتنا الإستراتيجية، وإيلاء المزيد من الاهتمام للتعاون في المجالات ذات الأولوية للجانبين" (28).

ومن هنا يمكن فهم اتخاذ الشراكة الإستراتيجية بعدها التضامني، والتنسيق الدائم عربياً ودولياً. كما تم تعزيز العمل المشترك المتعلق بالتهديد أو الخطر الإرهابي، والانتقال إلى تبني الطرفين لمقاربة استباقية خاصة بالحق المشروع في الدفاع عن النفس وعن المقومات والقواسم الدينية أمام الأطراف الخارجية والتطرف الديني.

ويبدو أن المغرب حقق جزءاً من الهدف القريب المدى، المتمثل في المساعدات المالية الخليجية، والتي بلغت حوالي 5 مليارات ونصف المليار سنة 2012م؛ كما أنه يحظى بصفة الشريك الإستراتيجي. وحسب مؤشر "بلومبور" المختص في المجال فإن المغرب جاء في المركز 21 بين الدول النامية التي حققت أكبر نمو في مجال الاستثمارات الأجنبية سنة 2014م، متقدماً على كل من روسيا (الرتبة 22)، والهند (المركز 24).



جدول خاص بالمبادلات التجارية والاستثمارات الخليجية، ما بين سنة 2006م و2011م. حسب قطاعات (من الأعلى إلى الأسفل): السياحة، العقارات، الطاقة والمعادن، الاتصالات، الهولدينغ، النسيج، قطاعات أخرى، التجارة، والأشغال الكبرى.

الخليجيين "لإقامة عدد من الاستثمارات التي تعود بالنفع على الجانبين"، مشيراً إلى أن حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والمغرب عرف نمواً ملحوظاً بزيادة قدرها 235٪، حيث انتقل من 997 مليون دولار في سنة 2003 إلى 3.3 مليار دولار في 2013م؛ ويلخص هذا الجدول الأول التطور إلى حدود سنة 2012م، فيما يركز الثاني على التطور القائم في التبادل التجاري والاستثمارات بين المغرب ومجلس التعاون الخليجي بين سنة 2006م و2011م. ومتابعة لتطور المبادلات التجارية بين الجانبين أفادت مديرة العلاقات التجارية الدولية- قطاع التجارة الخارجية المغربية أن هذا التطور مهم، ويحتاج إلى مجهود كبير من الطرف المغربي لتطويره. أما تقرير المؤسسة الرسمية المغربية (31) - "مكتب الصرف" - فقد أوضح أن المبادلات التجارية بلغت

المغربية المستثمرين الخليجيين للاستثمار في المغرب، وتعهد بمعالجة كل العوائق المعرقله لذلك بقوله: "يمكن أن ننزع كل ما يُزعجكم ليكون المغرب بمثابة الرئة التي تتنفسون منها".

ونشير هنا إلى أن استثمارات دول الخليج بالمغرب حتى عام 2013م لم تتجاوز 710 ملايين دولار؛ أي ما يمثل 15.7٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية بالمغرب، بينما تأتي صادرات دول مجلس التعاون مجتمعة في المرتبة "الرابعة بعد إسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة في لائحة الدول المصدرة للمغرب، وفي الرتبة 23 في قائمة الدول المستوردة منه وفق إحصائيات 2013" (30).

وقد عدّ وزير الاقتصاد والتجارة القطري الشيخ أحمد بن جاسم آل ثاني أن موقع المغرب "الجغرافي والتاريخي يجعل منه خياراً جذاباً لمختلف دول العالم"، وهذا ما يدفع

رغم التقدم المهم الذي عرفته الاستثمارات والتبادلات التجارية بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي، فإن مستواها لا يزال ضعيفاً، ولا يعكس طبيعة العلاقة السياسية

ربط بحري مباشر بين البلدين عن طريق إحدى الشركات المتخصصة والمدعومة من قبل حكومة البلدين⁽³³⁾؛ يتم من خلالها خلق خط بحري مباشر يربط ميناءي "جبل طارق" و"جدة الإسلامي"، لخدمة استثمارات بينية تقدر بحوالي 110 مليارات دولار، بحيث يعدّ طفرة حقيقية على المستوى التجاري بين البلدين.

و في إطار الشراكة الإستراتيجية بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي عقد المغرب وقطر في 23 يوليو (تموز) 2014 م اتفاقية الدعم المالي؛ وقد خصصت بموجبها قطر هبة مالية قدرها 1.25 مليار دولار، لدعم مشاريع تنمية اقتصادية واجتماعية بالمغرب... وكان ملك المغرب والأمير تميم بن حمد آل ثاني قد وقعا مذكرة تفاهم تمّ المنح في هذا المجال في ديسمبر (كانون الأول) 2013 م.

وفي مجال التعاون العسكري تسعى دول الخليج إلى إشراك المغرب في تكوين قوات مشتركة تابعة لمجلس التعاون الخليجي. ووفق تقارير معهد الدراسات الإستراتيجية العسكرية البريطاني 2014 م يتبوأ المغرب المرتبة الثانية عربياً بعد القوات المسلحة المصرية من حيث عدد الجنود والضباط؛

نحو 29.2 مليار درهم مغربي سنة 2013، وكانت بحدود 8.7 مليار درهم عام 2003؛ شكّلت السعودية 80% من هذا التبادل.

وأشار تقرير المؤسسة إلى أن مواد الطاقة تشكل ما نسبته 65.5% من واردات المغرب من بلدان الخليج، وأن صادراته نحوها لم تتجاوز 1.2 مليار دولار عام 2013 م. فيما بلغت تحويلات المغاربة المقيمين في دول الخليج المرتبة الثانية بعد المهاجرين بأوروبا، بنسبة بلغت نحو 15%.

عموماً، رغم التقدم المهم الذي عرفته الاستثمارات والتبادلات التجارية بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي، فإن مستواها لا يزال ضعيفاً، ولا يعكس طبيعة العلاقة السياسية، لذلك عمد الطرفان إلى استحداث "لجنة مشتركة" سنة 2014 م، سميت "الفريق المغربي الخليجي" لتسهيل الاستثمارات.

ونشير إلى أن هناك جملة من العوائق تحدّ من تطوير التجارة، أهمها ما يخصّ النقل البحري والجوي والوسائل اللوجستية المتعلقة بهما؛ وكذا تأشيرة المرور الخاصة برجال الأعمال. ولتجاوز هذه الصعوبة اقترح الطرف الخليجي "تشجيع المشاركة في المعارض، وتنظيم تظاهرات للترويج، وإبرام الاتفاقيات، وتمويل الدراسات حول الفرص التجارية، وإلغاء التأشيرة بالنسبة لرجال الأعمال"⁽³²⁾.

وفي هذا السياق ولتذليل هذه الصعوبات وقع المغرب والسعودية في 4 يونيو (حزيران) 2014 م اتفاقية للتجارة الحرة ستلغي الرسوم الجمركية بين البلدين والضرائب على منتجاتها. وجاء الاتفاق كذلك "لتوفير

عسكرية متخصصة في التدخل السريع - إلى المملكة العربية السعودية. وبحسب تصريحات رسمية مغربية فإن الكومندو المغربي يضم حوالي 100 فرد لتدريب وحدات عسكرية سعودية على مواجهة خطر "داعش"؛ وكانت العربية السعودية قد استفادت من خدمات كومندو مغربي بعد هجوم مليشيات الحوثيين عليها سنة 2009⁽³⁵⁾.

وفي هذا الإطار قرر المغرب إرسال وحدات عسكرية إلى الإمارات العربية المتحدة⁽³⁶⁾؛ من أجل دعمها في مواجهة الإرهاب. "وقال مصدر مغربي رسمي عالي المستوى لـ«الشرق الأوسط» إن المبادرة المغربية تدخل ضمن إستراتيجية شمولية واستباقية ضد التهديدات العالمية والمباشرة المتكررة التي تستهدف المغرب علناً"⁽³⁷⁾.

3 - معالم جديدة للتعاون المغربي الخليجي تجاه إفريقيا

تمثل إفريقيا منطقة إستراتيجية بالنسبة للاستثمارات والصراعات الدولية، فهي تضم نحو 15٪ من سكان العالم، وغنية بموارد معدنية وطبيعية تقدر بحوالي 12٪ من الاحتياط العالمي للنفط، وحوالي 10٪ من احتياطيات الغاز الطبيعي، إضافة إلى موارد أخرى تنتجها القارة الإفريقية، مثل البلاتين بحوالي 80٪ من الإنتاج في العالم، و40٪ من الماس العالمي، و25٪ من الذهب العالمي، و27٪ من الكوبالت؛ وتنتج 9٪ من الحديد، مع كون احتياطها من الحديد والمنغنيز والفوسفات واليورانيوم يقدر بحوالي 15-30٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي... إضافة إلى إمكانية تحويلها إلى سلة

وتبوؤه قدراته التكنولوجية المرتبة الثالثة إفريقياً بعد جنوب إفريقيا ومصر.

ويعود التعاون المغربي الخليجي في المجال العسكري إلى عقود ماضية، أسهمت خلالها القوات المسلحة المغربية في تكوين وتدريب قوات دول خليجية عديدة خاصة، كالقوات المسلحة السعودية، والإماراتية، والبحرينية،

يعود التعاون المغربي الخليجي في المجال العسكري إلى عقود ماضية، أسهمت خلالها القوات المسلحة المغربية في تكوين وتدريب قوات دول خليجية عديدة خاصة، كالقوات المسلحة السعودية، والإماراتية، والبحرينية، وسلطنة عمان. وترتبط المغرب مع هذه الدول اتفاقيات تعاون عسكرية؛ وأخر اتفاقية وقعها المغرب سنة 2014م مع قطر.

وسلطنة عمان. وترتبط المغرب مع هذه الدول اتفاقيات تعاون عسكرية؛ وأخر اتفاقية وقعها المغرب سنة 2014م مع قطر.

وأسهم طيارون مغاربة في منتصف تسعينيات القرن الماضي في تدريب طيارين خليجين، والإشراف على تكوين صقور وحدات القوات الجوية لثلاثة بلدان خليجية، "وما يزال عدد من الضباط الساميين المغاربة يشرفون على التكوين في كليات حربية خليجية، كما أن ضباطاً وتقنيين من سلاح الجو المغربي أعيروا خلال السنوات الأخيرة لبعض بلدان الخليج العربي في إطار اتفاقيات تعاون عسكري وتبادل الخبراء مع قيادة الجيش المغربي"⁽³⁴⁾.

وأرسل المغرب سنة 2014م فريقاً عسكرياً ذا خبرة دولية - يتكون من نخبة

إن اعتبار إفريقيا مصدراً عالمياً للمواد الخام شجع على تدفق وارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر فيها من 15 مليار دولار في 2002 إلى حوالي 37 مليار في 2006، وإلى 46 مليار في 2012⁽³⁸⁾ مع ارتفاع بنسبة 4% سنة 2013م. ويتوقع خبراء اقتصاديون أنه إذا استمر النمو الحالي للقارة فسيضيف حوالي 12 تريليون دولار إلى لنتائج المحلي - لجنوب صحراء إفريقيا بحلول 2050⁽³⁹⁾.

ولم تكن دول مجلس التعاون الخليجي خارج هذا السياق الدولي الحادث على أراضي القارة السمراء. فالمملكة العربية السعودية أنجزت استثمارات ضخمة بإثيوبيا في زراعة القمح وإنتاج الماشية. وكانت المملكة العربية السعودية قد وقّعت حوالي 16 اتفاقية تخص الزراعة، استغلت بموجبها 1.713.357 هكتار في إثيوبيا وحدها. إضافة إلى مساحات أخرى في السنغال، والسودان، وجنوب السودان، ومصر، ومالي، وموريتانيا، وزامبيا، والنيجر، بينما استثمرت الإمارات العربية المتحدة حوالي 1.882.739 هكتار في كل من السودان والمغرب والجزائر ومصر وناميبيا وتنزانيا. أما قطر فقد استثمرت في السودان وغانا ودول أخرى حوالي 642.630 هكتار⁽⁴⁰⁾.

وفي سنة 2011م منحت إثيوبيا للسعودية 10.000 كيلومتر مربع لزراعتها⁽⁴¹⁾.

وكانت غرفة تجارة وصناعة دبي قد أنجزت دراسة استكشافية حول إمكانيات إفريقيا والاستثمارات الخليجية فيها. واستنتجت أن حجم الاستثمار الخليجي في قطاع البنية التحتية بالقارة السمراء بلغ 30 مليار دولار، بينها 15 مليار دولار

العالم الغذائية، حيث إن أكثر من 60% من الأراضي الفلاحية الإفريقية غير مستغلة. ويبدو أن هذه الاعتبارات الإستراتيجية عامل أساسي في بناء الرؤية الجديدة للسياسة الخارجية المغربية تجاه القارة السمراء، وفي البحث عن المحاور والتحالفات الجديدة لتطبيق الرؤية المغربية. وتماشياً مع التحولات الدولية بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، وإفرازات الموجة الأولى "للربيع العربي" - فإن المغرب أصبح ينظر إلى العلاقات (جنوب - جنوب)، مجالاً رحباً لتدعيم التنمية المحلية والإقليمية بشكل يجعل من اندماجها قوياً في المحيط الدولي.

في هذا الإطار - وضمن الإستراتيجية المغربية الجديدة - دعا ملك المغرب في الدورة 25 للقمّة العربية المنعقدة في الكويت سنة 2014م إلى تطوير العلاقات مع إفريقيا، حيث أكد أنه "إذا كان العمل العربي قد ارتكز في السابق على تعزيز العلاقات السياسية بين دولنا، فقد تأكد اليوم أن اعتماد التعاون مع دول الجنوب، على أساس الفعالية والمردودية والمصدقية، يعد من أنجع السبل لتحقيق ما نتطلع إليه من نمو اقتصادي، وتنمية بشرية مستدامة، سواء في بعدها الإنساني، أو في جانبها الاستثماري والاقتصادي.

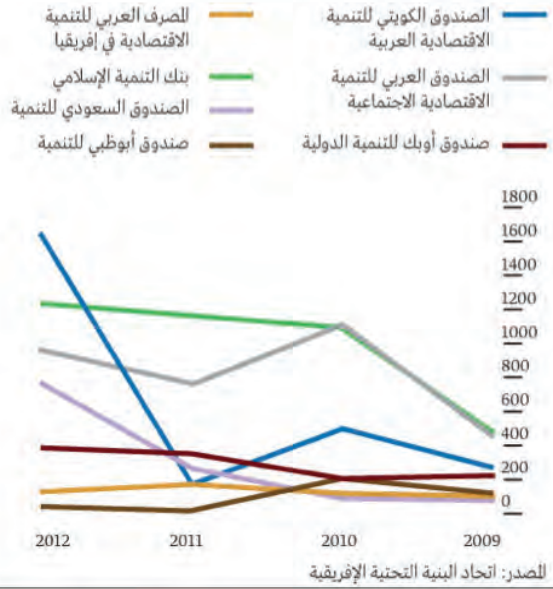
وفي هذا الإطار، ندعو إلى استثمار الروابط التاريخية والروحية والإنسانية التي تجمع العالم العربي بالدول الإفريقية جنوب الصحراء؛ من أجل علاقات التعاون الاقتصادي مع تكتلاتها الإقليمية... مؤكداً حرص المغرب على وضع تجربته ورصيد علاقاته المتميزة مع هذه الدول؛ من أجل بلورة شراكات تضامنية فاعلة معها".

المصادر الجغرافية التي تمويل البنية التحتية الإفريقية 2012



مساعدات دول الخليج لإفريقيا

مجموعة تنسيق الالتزامات العربية من 2009 - 2012
«مليون دولار»



الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية اتفاقاً منح بموجبه 50 مليون دولار للسودان لتطوير مشاريع صحية وتعليمية في شرق جمهورية السودان⁽⁴²⁾.

أما ميدان الاتصالات فقد حظي منذ عام 2005 باهتمام متزايد من لدن الشركات الخليجية، بمبادرة من شركة زين الكويتية، و«اتصالات» الإماراتية. ولتعزيز تنافسيتها في السوق الإفريقية أقرت الدراسة المشار إليها أعلاه إلى أن «الشركات الخليجية تحتاج إلى شريك، كما فعلت «اتصالات» في صفقة المغرب، أو الاستفادة من خبرتها في خدمات المشتركين من ذوي الدخل المحدود في بلدانها، ولاسيما الجاليات الإفريقية والآسيوية الكبيرة في منطقة الخليج»⁽⁴⁴⁾.

وفيما يخص المؤسسات المالية أنجزت شركات مغربية خليجية في الميدان البنكي لأول مرة، حيث ستشعر المؤسسات البنكية للتمويل الإسلامي المشتركة في العمل بالمغرب ابتداء من يونيو سنة 2015م. ومن المنتظر أن تتطور هذه الشراكة لتنتقل إلى بعض الدول الإفريقية التي توجد بها البنوك المغربية التقليدية.

وعموماً يمكن تطوير العمل المشترك بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي بإفريقيا عن طريق تكثيف التواصل مع النخب السياسية، والاقتصادية الرسمية والمستقلة، مع التركيز على المجالات ذات الاهتمام المشترك بين المغرب ومجلس التعاون الخليجي من جهة، والدول الإفريقية من جهة ثانية. كما يتوجب العمل على بناء مؤسسات بحثية مغربية خليجية مختصة بالشؤون

يوضح الجدول مصادر تمويل هذا المجال بالقارة السمراء، وكذا الجهات الخليجية التي تقدم المساعدات⁽⁴³⁾.

استثمارات مباشرة، و15 مليار دولار مساعدات وقروض ومنح، خلال الفترة ما بين 2004 و2014م. واستحوذ شمال إفريقيا على 65٪، بينما تركزت النسبة المتبقية على دول إسلامية أخرى، مثل جيبوتي والسنغال والسودان، حيث وقع الصندوق

6 - تلخص الدراسة القيمة التالية: دور وكيفية التوسع الصيني بإفريقيا، على حساب النفوذ التقليدي لفرنسا بالمنطقة:

David BENAZERAF :Soft. power chinois en Afrique : Renforcer les intérêts de la Chine au nom de l'amitié sino-africaine Asie. Visions 71. septembre 2014. <http://www.ifri.org/fr/publications/enotes/asie-visions/soft-power-chinois-afrique-renforcer-interets-de-chine-nom-de>

انظر كذلك: جوزيف س-ناي: القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، العبيكان للنشر، الطبعة الأولى، 2007، ص 149.

وفيما يتعلق بتطور الدراسات البحثية الأكاديمية الصينية المهتمة بإفريقيا، راجع لي أسهان: "الدراسات الإفريقية في الصين في القرن العشرين"، ترجمة عمر عبد الفتاح، مجلة دراسات إفريقية، العدد 40، السنة 2008م، ص 41.

<http://www.aljazeera.net/-/2013/2/2/knowledgegate/opinions/201386%D8%B3%D8%A7%81%D8%B1%D9%D988%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%7-%D988-%/AF%D8%A9-%D8%BA%D8%B2%D98%8A%D9%81%D8%B1%D9%/:D8%A3%D98A%D8%A7%2%D9>

8 - لحسن بسباس: "الولاية المتحدة الأمريكية وإفريقيا"، مجلة البحثية، العدد الأول، السنة 2014م، ص 150.

9 - راجع بهذا الصدد موقع وزارة الخارجية الفرنسية <http://www.defense.gouv.fr/ema/forces-propositionnees>

10 - في مقابلة مع تلفزيون سكاى تي. جي. 24، أعلن وزير الخارجية الإيطالي باولو جنتيلوني الجمعة 13 فبراير (شباط) 2015م، أن إيطاليا تؤيد الجهود التي يقوم بها المبعوث الخاص للأمم المتحدة برناردينو ليون الخاصة بالتفاوض والوساطة في وقف إطلاق النار بليبيا، وأكد أنه إذا أخفقت المحادثات فإن إيطاليا "مستعدة للقتال في إطار بعثة دولية".

11 - انظر البوابة الوطنية المغربية على الإنترنت

الإفريقية، تمكن من استثمار الخبرة البحثية، وتوجيه العمل المشترك بإفريقيا.

الخاتمة

استطاع المغرب في السنوات الأخيرة أن يطور سياسته الخارجية، وأن يستثمر مجموعة التحولات الإقليمية والدولية لتعزيز دوره المحوري في العلاقات الدولية. وعلى الرغم من أنه لا يتتمي لمنظمة الوحدة الإفريقية إلا أنه استطاع الحفاظ على دوره المحوري في الساحل والصحراء وغرب إفريقيا... كما دخل في شراكة من نوع جديد مع مجلس التعاون الخليجي، وتحوّل إلى دولة منافسة لفرنسا في مجالها "المحفوظ" بإفريقيا، وهذا ما يعزز من فرص نجاح إستراتيجيته الجديدة؛ ليصبح قطباً إقليمياً له شركات متعددة، دولياً وقارياً وإقليمياً.

المصادر والمراجع:

1 - يوسف مسعداوي: "الأزمات المالية العالمية، الأسباب والتأثيرات المستخلصة منها"، مجلة المستقبل العربي، العدد 365، تموز/ يوليو، السنة 2009م، ص 51-46.

2 - حوار مع الدكتور الخطيب أول وزير للشؤون الإفريقية بعد استقلال المغرب؛ انظر سعيد الصديقي: صنع السياسة الخارجية المغربية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام. إشراف الدكتور محمد بوضري، كلية الحقوق، وجدة، الموسم الجامعي 2003، ص 337.

3 - جلال رأفت: "السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء" <http://www.qiraatafrican.com/view/?q=1607>

4 - <http://www.aljazeera.net>

5 - http://www.lemonde.fr/afrique/hollande-exprime-/12/10/article/2012sa-grande-confiance-dans-le-senegal-et-l-afrique_1774886_3212.html

<http://www.anfaspress.com/index>.

/24-15-11-21-06-p h p /2014
43-21-11-09-01-2015-item/16546

- جريدة

17 - جريدة الصحراء المغربية شبه الرسمية
<http://www.almaghribia.ma>

/http://www.maroc.ma/ar - 18

Pierre Rousselin " maroc-la- - 19
"strategie-africaine

<http://blog.lefigaro.fr/maroc-la-12/geopolitique/2014-strategie-africaine-d.html>

20 - تقرير حول: المغرب يعزز دوره المالي كإبوة للاستثمار في إفريقيا، في موقع جريدة العرب اللندنية.

<http://www.alarab.co.uk/?id=32753>

21 - عادل موسوي: علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون، العلاقات الدولية، جامعة محمد الخامس الرباط، أكادال، تحت إشراف الدكتور محمد جاري، الموسم الجامعي -2002-2003.

22 - تقرير عن كلمة هولاند، ونص الخطاب على الرابط الآتي: <http://www.skynewsarabia.com/web/article/725206>

23 - خالد شكرأوي: "السياسة المغربية في إفريقيا، المصالح الحيوية والحسابات الإقليمية والدولية"، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، 13 يوليو (تموز) 2014م. <http://studies.aljazeera.net/issue.htm.2014711192045877810/07/s/2014>

24 - <http://economie.jeuneafrique.com/regions/maghreb-a-moyen-orient/23106-maroc-au-royaume-des-champions.html>

25 - تقرير الاستثمار العالمي عرض عام، الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأونكتاد، 2014، ص 7.

26 - ذكرت جريدة النساء المغربية بتاريخ 20 فبراير (شباط) 2015م، استناداً إلى تقرير سجل موقع «غلوبال فاير باور» المهتم بالشؤون العسكرية وتصنيف الجيوش العالمية، في "تقريره الجديد الخاص بسنة 2015 أن الجيش المغربي تقدم في ترتيب أقوى الجيوش في العالم سواء على المستوى المحلي العربي أو على

/http://www.maroc.ma/ar

12 - تحدث كثير من وسائل الإعلام عن هذه القضية، راجع مثلاً ما أورده جريدة الشروق الجزائرية؛ حيث أكدت أن الرئيس الفرنسي هولاند قد أعلن في وقت سابق حصول باريس، على دعم الإمارات المادي للعمليات العسكرية في مالي، ويشمل هذا الدعم استخدام القاعدة الفرنسية الموجودة في أبو ظبي، واستخدام بعض المعدات، مثل الطائرات الموجودة فيها لاستخدامها في مالي، إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك، وأوضح أن الإمارات "قد تقدم مساعدة إنسانية ومادية ومالية وربما عسكرية"، وقال: "إن ذلك يعود للإمارات أن تحدّد كيف تريد أن تساعدنا". وحين سُئل عن مستوى ثقته في الحصول على قوات من دول الخليج لنشرها في مالي، قال: "الكل يجب أن يلتزم بمحاربة الإرهاب، نحن واثقون من أن الإمارات ستسير في ذلك الاتجاه أيضاً".

انظر موقع الجريدة على الإنترنت:

<http://www.echoroukonline.com/ara/mobile/articles/155311.html>

13 - يرجع ذلك بالضبط لسنة 1076م، عندما دخل المرابطون مملكة مالي وعاصمتها "كومب صالح"؛ وقد بقيت مالكية المذهب منذ ذلك التاريخ إلى اليوم، وتابعة من حيث ثقافتها الدينية والتعليمية للمغرب.

للمزيد من التفاصيل التاريخية، انظر إبراهيم أنجاي: "الإسلام في دولة مالي"، في ندوة الإسلام والمسلمون في إفريقيا، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طبعة 2008م، ص-403 367.

14 - على رأس هذه الزاوية، الزاوية التيجانية التي توسعت من مقرها بمدينة فاس المغربية إلى العديد من الدول الإفريقية.

قاسم جاخاتي: "مقومات الوحدة والتضامن في الطرق الصوفية، تجربة الطريقة القادرية والتيجانية في غرب إفريقيا نموذجاً"، مجلة المغرب الإفريقي، العدد السابع، السنة 2007م، ص 13.

15 - فيش سكتيفيل: "تحرك المغرب في مالي، ماهي المكاسب التي حققتها الرباط في معركتها ضد الإرهاب؟" <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/moroccos-move-in-mali>

16 - حوار المتخصص المغربي في العلاقات المغربية الإفريقية الدكتور عادل الموسوي مع جريدة أنفاس بريس المغربية.

- 34-10-13-15-46-catid=109:2010&10-34
Itemid=793&13
- 35 - <http://alarab.co.uk/?id=29793>
- 36 - فيش سكتيفيل: "المغرب يوثق علاقاته مع دول الخليج ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" لكنه يهمل تهديدات الجهاديين العائدين؛"
<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/morocco-deepens-anti-is-gulf-ties-but-neglects-returning-jihadi-threat>
- 37 - <http://aawsat.com/home/-/article/211451>
- 38 - انظر بهذا الصدد: <http://www.economist.com/news/special-report/21572377-african-lives>
- 39 - <http://main.omandaily.com/?p=160966>
- 40 - ياسين غلاب: "استثمارات دول الخليج في إفريقيا بين تأمين الغذاء والسياسة".
<http://main.omandaily.com/?p=160966>
- 41 - انظر: استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الأراضي الزراعية بالخارج: حالة إثيوبيا، تقرير موجز رقم 08، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورج تاون في قطر، 2014م، ص 25.
- 42 - انظر تقرير سنة 2011م، موقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية .. kuwait-fund.org
- 43 - للمزيد من التفاصيل حول الدراسة انظر موقع جريدة الإمارات اليوم على الإنترنت:
<http://www.emaratalyom.com/1.714246-30-09-business/local/2014>
- 44 - <http://www.emaratalyom.com/1.714246-30-09-business/local/2014>
- المستوى الدولي ضمن الدول الكبرى، وتبوأ الجيش المغربي الرتبة الخامسة عربياً و49 عالمياً ضمن 126 جيشاً شمله التصنيف الجديد، مسجلاً تقدماً على تقرير السنة الماضية، إذ حل في الرتبة السابعة عربياً و65 عالمياً". <http://www.almassaeppress.com/>
- 27 - فؤاد فرحاي: " تحالف الملكيات، دوافع مجلس التعاون الخليجي لضم المغرب والأردن"، مجلة السياسة الدولية، العدد 185، يوليو (تموز) 2011م، ص 96-97.
- 28 - من نص كلمة وزير الخارجية المغربي في القمة <http://www.ahdath.info/?p=36385>
- 29 - جاء ذلك في ندوة مشتركة عقدها الوزير المنتدب إدريس اليزمي ووزير التشغيل والشؤون الاجتماعية عبد السلام الصديقي بمناسبة مرور ثلاث سنوات على تشكيل حكومة عبد الإله بنكيران في عام 2012.
<http://www.alyaoum24.com/255649.html>
- 30 - عرفت صادرات المغرب نحو دول التعاون الخليجي انخفاضاً في الربع الأخير من سنة 2013م، إذ بلغت 137 مليون دولار مقابل 183 مليوناً عام 2013م <http://www.aljazeera.net/news/2014/01/28/ebusiness>
- 31 - لطيفة بوعدلاوي: "آليات الدعم والشراكة الإستراتيجية بين المغرب ومجلس التعاون لدول الخليج العربية"، (عرض مقدم في ندوة) المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية، نوفمبر (تشرين الثاني) 2014.
<http://www.ires.ma/ar>
- 32 - <http://www.aljazeera.net/news/2014/06/05/ebusiness>
- 33 - تصريح توفيق الربيعه وزير التجارة والصناعة السعودي للاقتصادية http://www.aleqt.com/2014/05/06/article_854593.html
- 34 - http://www.assabah.press.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=9938:2011-14-20-05-w

Transformations In Moroccan Foreign Policy And Geo-Strategic Role Toward Africa and the Arabian Gulf

KHALED YAYMOT

The paper aims to discuss the shifts in the Moroccan foreign policy on the African level, as well as the developments of the Moroccan orientation towards the Gulf Cooperation Council after the "Arab Spring". Thus, it focuses on factors controlling the current and prospective future changes, in an attempt to identify the causes of these changes regarding regional and international factors and their overlapping the national regional factors.

The researcher reviews the updates of Moroccan trends of foreign policy in terms of strategic objective of Morocco, and in terms of means and geographical affiliation. Although Morocco had significant relationships with Africa and with the Gulf Cooperation Council (GCC), it changes some of its traditional objectives and introduced others. The Moroccan view towards its geo-strategic location also has significantly changed, as well as how to invest it in the international reality, as Morocco "wins" the bet of providing exit from the repercussions of the "Arab Spring" with political stability safeguarded by political reforms established in the Constitution of 2011.

This study deals with foreign policy shifts toward Southern Africa, and the Middle East, particularly, the Gulf Cooperation Council (GCC), as a Moroccan shift toward building a new foreign policy, in light of rapid changes of the Arab and African systems. That is why the foreign policy of Morocco consider Arab and African regional groupings in association and connection to the integration theory adopted by Morocco in its official speeches and orientations.

In this context, the study attempts to investigate reasons for the Moroccan shift from partnership with France to attempting to build a Moroccan specific strategy and dynamics. It also tries to examine the relationship between Morocco's orientation towards Africa and its orientation towards the Gulf Cooperation Council.

The researcher believes that Morocco in recent years was able to develop its foreign policy, and invest the regional and international changes to boost its pivotal role in international relations. And although it is not a member in the Organization of African Unity, but it was able to maintain its pivotal role in the African Sahel and Saharan and West Africa. Also, it entered into a new kind of partnership with the Gulf Cooperation Council, and turned to be a competitive state to France in its "reserved" space in Africa, which enhances the chances of the new strategy success; to become a regional pole with multiple companies, on the international, regional and continent level.